

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	16
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	38.4
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	24483
الإلتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^أ	1011
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ^أ	76.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية ملاحظت:

(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

البطالة بين الشباب (نسبة الإناث في الفئة العمرية 15-24 عاما من القوى العاملة) مرتفع ويبلغ 14% مقارنة مع 3% فقط بين الشباب الذكور. ويشكل الدعم الحكومي السخي جزءاً مهماً من نظام الحماية الاجتماعية. ففي يناير/كانون الثاني 2018، وفي محاولة للحد من الاضطرابات الاجتماعية، أعلن المسؤولون أنه لن يتم فرض أي ضرائب جديدة أو تطبيق تخفيضات في الدعم في المملكة قبل اتخاذ تدابير لتعويض المواطنين من أصحاب الدخل المنخفض. وفي أواخر عام 2018، أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإصلاحات في إطار برنامج توازن الموازنة من شأنها أن تؤثر على الأسر المعيشية وقدرتها على الكسب. ومن أهمها توفير حوافز لتشجع العاملين في الحكومة على التقاعد الطوعي أو الانتقال إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، بالنظر إلى الطابع الطوعي للإصلاح، فمن غير الواضح ما هي النسبة من ضمن العدد الكبير من الموظفين الحكوميين الذين سيقبلون هذا الحافز.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن يستمر معدل النمو الإجمالي عند 2.1% في المتوسط في 2019-2020 وأن ينخفض معدل النمو غير النفطي إلى 2.4%، وذلك بسبب إجراءات المالية العامة التي تم اتخاذها في بداية برنامج توازن الموازنة، وتراجع الاستثمارات في المشروعات الضخمة. وسيستأنف النمو في السنوات الأخيرة مع زيادة الكفاءة نتيجة لتطبيق الإصلاحات. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 3% في 2019-2020، بالنظر إلى فرض ضريبة القيمة المضافة في عام 2019 والزيادات الإضافية المقترحة في أسعار الطاقة. وسيؤدي ضبط أوضاع المالية العامة بموجب خطة توازن الموازنة إلى خفض عجز المالية العامة إلى متوسط 8% من إجمالي الناتج المحلي في 2019-2020. وسيبقى الدين العام مرتفعاً، ويقترب من 100% خلال فترة التوقعات. إن فرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج من شأنه أن يعزز الإيرادات غير النفطية بمعدل 6.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2019-2020، مقارنة بأقل من 5% في 2018 - مما يساهم في تحسن الرصيد الأولي غير النفطي. ومن المرجح أن يستمر عجز المعاملات الجارية في 2019-2020، وإن كان

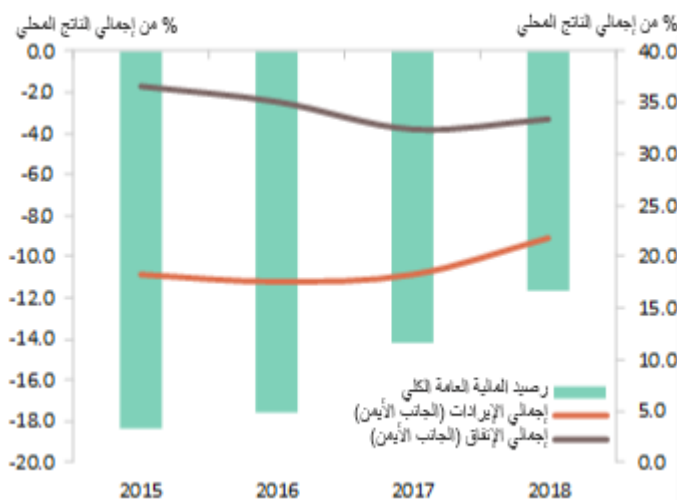
تشير التقديرات إلى تسجيل معدل نمو بنسبة 2% في عام 2018، حيث عوّضت استثمارات وأنشطة قوية نسبياً في الطاقة في قطاع المصب (تكرير النفط والألمنيوم) عن قطاع النفط الخام المقيد القدرات. وشهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 انكماشاً بنسبة 5% على أساس سنوي في المالية والضيافة والتجارة. وتشير التقديرات إلى أن النمو غير النفطي تراجع إلى 2.5%، ويعود ذلك إلى ضعف قطاعات التجزئة والضيافة والخدمات المالية. وارتفع متوسط التضخم من 1.4% في عام 2017 إلى ما يقدر بنحو 2.1% في 2018، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل.

ومازال هناك عجز كبير في المالية العامة والمراكز الخارجية رغم تحسنه. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع أسعار النفط وبعض الإجراءات الخاصة بالضرائب والدعم قد خفضت عجز المالية العامة إلى 11.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2018 مقابل 14.2% في 2017. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، تشير التقديرات إلى أن عجز المعاملات الجارية ارتفع إلى 5.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، من 4.5% عام 2017، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة تدفقات تحويلات العاملين. تشير التقديرات إلى استمرار الانخفاض في الاحتياطيات لتصل إلى ملياري دولار فقط في 2018 (أو شهر واحد من الواردات غير النفطية)، مقارنة مع 2.6 مليار دولار في 2017 (أو 1.5 شهر من الواردات). وأدى تكرار العجز الضخم في المالية العامة والمراكز الخارجية إلى زيادة أخرى في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والتي تقدر عند 93% في عام 2018 مقابل 88% عام 2017. وأدى الإعلان مؤخراً عن مساندة بقيمة 10 مليارات دولار من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، ترتبط بإصلاحات المالية العامة، إلى تهدئة المخاوف المتعلقة بالتمويل الإجمالي وتراجعت عائدات السندات منذ ذلك الحين.

ولا تزال الأدلة المتعلقة بالتأثيرات على الرفاهة محدودة بسبب محدودية الوصول إلى استقصاءات الأسر المعيشية. ومثلها مثل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن معدل

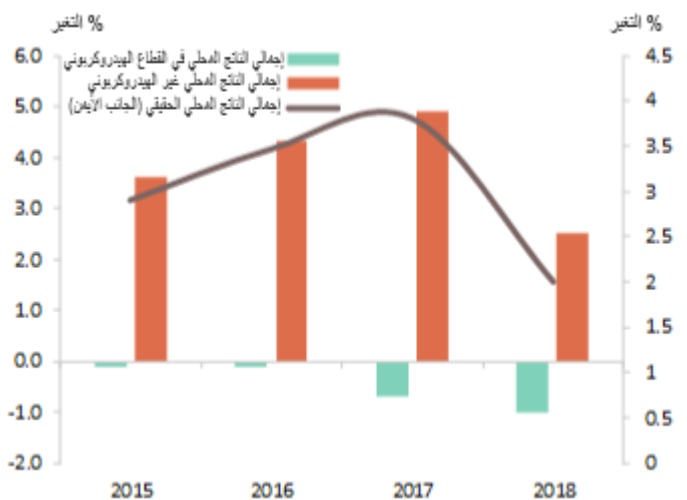
دعم الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الاستثمار في توسعة مصنع شركة المنيموم البحرين (ألبا) نموا إجمالياً بمعدل 2% في عام 2018. ومن شأن برنامج توازن الموازنة الذي أعلنت عنه الحكومة في عام 2018 مصحوباً بدعم مالي قدره 10 مليارات دولار من دول مجلس التعاون الخليجي، أن يخفف القيود على التمويل في أعقاب صدمة أسعار النفط عام 2014. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه البحرين ضرورة تطبيق إصلاحات ذلك البرنامج بالكامل. وستحتاج البحرين إلى مواصلة إصلاح دعم الطاقة والتحكم في النفقات التي تتم خارج الموازنة، مع المضي في استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد.

الشكل 2 البحرين / العمليات الحكومية العامة



المصادر: السلطات البحرينية وتوقعات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 1 البحرين / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي



المصادر: السلطات البحرينية وتوقعات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بمستويات معتدلة، حيث إن ارتفاع تحويلات المغتربين ودفع فوائد الدين الحكومي الخارجي يبذل تأثير الزيادة في صافي الصادرات من السلع والخدمات. ومن المتوقع أن تظل الاحتياطيات منخفضة عند أقل من شهر من الواردات غير النفطية المحتملة في فترة التوقعات.

وفي ضوء هذه التوقعات من المرجح أن تتأثر رفاهية المواطنين سلبيًا ما لم يتم العثور على مصادر أكثر تنوعًا للعائدات الحكومية. تواجه البحرين خيارات صعبة فيما يخص السياسات العامة وهي تمضي في برنامج توازن الموازنة، لا سيما أن التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي ستؤثر على الأرجح في تقديم الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية. كما تحتاج إلى تهيئة بيئة نابضة بالحياة لقطاع خاص متنوع، غير نفطي، قادر على خلق فرص العمل.

الاقتصادية على الجانب السلبي. وعلى الرغم من المرونة التي وفرتها حزمة الدول الخليجية الثلاثة، سيواجه برنامج توازن الموازنة عوائق في التنفيذ. يتمثل العائق الرئيسي في المجال المحدود أمام خفض الإنفاق في الموازنة بصورة ملحوظة، لأنه سيأتي بشكل كبير من خفض الإنفاق الاجتماعي. أما العائق الثاني فيتعلق بالنفقات من خارج الموازنة، والتي تسهم بنحو 5 نقاط مئوية في العجز الكلي وقد يكون من الصعب خفضها. ويتمثل العائق الثالث في أن الخطة يجب أن تكون أكثر طموحًا فيما يتعلق بتحقيق إيرادات غير نفطية. وقد يؤدي التشديد الحاد لشروط التمويل العالمية وانخفاض أسعار النفط إلى عرقلة تدفقات السيولة للقطاع المالي الذي يتعامل مع الأفراد أو المؤسسات المالية الكبيرة، والذي لا يزال المحرك الرئيسي لتنويع الاقتصاد في البحرين. ورغم تراجع قيود التمويل، لا يزال من غير المرجح حدوث انخفاض في مستوى الديون على المدى القريب بالنظر إلى حجم العجز في المالية العامة.

المخاطر والتحديات

ورغم أن الدعم المالي الإقليمي قد خفض إلى حد كبير من الضغوط على الأمد القريب، فإن المخاطر التي تهدد الأفق

الجدول 2 البحرين / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
2.8	2.2	2.0	2.0	3.8	3.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.2	2.0	1.6	-1.4	0.5	الاستهلاك الخاص
0.4	0.4	-1.6	0.8	3.1	-0.6	الاستهلاك الحكومي
5.1	5.1	5.7	3.3	11.0	10.8	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
2.2	2.2	3.5	4.5	2.8	-1.8	الصادرات والسلع والخدمات
2.0	2.0	3.5	4.1	7.8	-3.4	الواردات والسلع والخدمات
2.8	2.2	2.0	2.0	3.8	3.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
-0.9	-0.9	-0.9	-0.9	-0.9	6.9	الزراعة
0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	2.8	الصناعة
4.3	3.3	3.0	3.0	6.3	4.0	الخدمات
2.3	3.2	3.3	2.1	1.4	2.8	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-3.4	-3.6	-3.9	-5.8	-4.5	-4.6	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.8	0.8	0.8	1.0	0.8	3.5	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-7.4	-7.7	-8.4	-11.7	-14.2	-17.6	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تبتوات